

29% نمو سوق الحوسبة السحابية بالخليج في 2014

توقع تقرير صادر عن شركة الأبحاث التقنية «فروست آند سوليفان» أن حجم سوق الحوسبة السحابية في دول مجلس التعاون الخليجي مهيا للنمو من 91,7 مليون دولار العام الماضي إلى 118,5 مليون دولار بحلول نهاية العام 2014، أي بنسبة نمو قدرها 29% مقارنة بـ 2013، وذلك في ظل توقعات تقول إن حجم سوق الحوسبة السحابية العالمية سيصل إلى أكثر من 125 مليار دولار بحلول نهاية العام. ويتوقع التقرير أن تسجل سوق الحوسبة السحابية في منطقة الخليج نموا قدره سبعة أضعاف، بنمو سنوي مركب نسبته 32,8% لتصل إلى 668,5 مليون دولار بحلول العام 2020، مع تحرك الشركات الإقليمية الكبيرة والصغيرة على السواء باتجاه نقل أنظمة التخزين المادي والنسخ الاحتياطي وشبكات الأمن والإدارة إلى السحابية.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

مميزات «5 نجوم» لأصحاب المشاريع الصغيرة في مبارك الكبير

عبدالرحمن خالد

أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة قرارا يقضي باستقبال إدارة عمل مبارك الكبير ملفات المشاريع الصغيرة القابلة للتنفيذ، وذلك للاستفادة من المميزات الخاصة بالشباب المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وكانت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح قد شكلت في وقت سابق فريقا يشمل 5 أشخاص من المبادرين الشباب يقومون على حل مشاكل أصحاب المشاريع الصغيرة والعمل على اكتشاف القطاعات التي هي بحاجة إلى دعم، وذلك عن طريق تسهيلها وإبعادها عن الروتين الحكومي المعتاد.

وجاء في القرار الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه عدد من المميزات لأصحاب المشاريع الصغيرة، أهمها سرعة إنجاز المعاملات، منح عدد 5 عمال عند فتح الملف، منح عدد 1 عامل عن كل 5 أمتار وبما لا يقل عن 10 عمال للرخصة الواحدة، منح عدد 2 عامل عن كل سيارة، تمنح الرخصة الواحدة بحد أقصى 100 عامل، إمكانية تسجيل 5 شركات كحد أقصى لنفس صاحب العمل ومنحه 500 عامل كحد أقصى لجميع الشركات التابعة لنفس صاحب العمل، يجوز لصاحب العمل استخدام عمالة من الخارج بعد دفع الضمان المالي وقدره 250 دينارا لكل عامل، وأخيرا يجوز تحويل العامل المتقدم من الخارج المسجل لدى صاحب المشروع الصغير والمتوسط إلى صاحب عمل آخر بعد مضي 3 سنوات عمل، على أن يتم التحويل لذات النشاط.

ونص القرار على عدد من الشروط ينبغي توافرها عند التسجيل وهي أن يكون صاحب العمل كويتي الجنسية وحاصلا على ترخيص معتمد لمزاولة النشاط ومسجلا لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على الباب الخامس والأزيد عمره على 45 عاما ولا يكون منقاعدا أو طالبا ولا يكون نشاطه من ضمن الأنشطة المحظورة في القرار ولا يزيد رأسمال الشريك الأجنبي إن وجد في المشروع على 20%.

إلى هذا علمت «الأنباء» من مصادرها أن عدد المتقدمين للاستفادة من القرار بلغ 120 مبادرا، علما أن المعاملة ستنجز في الوقت نفسه الذي سيتقدم فيه المبادر.



الخليجيون ينعشون اقتصاد لندن

في شوارع ومحال وسط العاصمة البريطانية، ويصل الإقبال على التسوق من أكبر المتاجر العالمية حده الأقصى. (رويترز)

العربي، حيث شهدت المتاجر والمقاهي والمطاعم ارتفاعا كبيرا في المبيعات. وفي الصورة متسوقون خليجيون أمام احد المحلات التجارية في لندن، حيث يزداد حاليا الأرباح

في الوقت الذي تراجع فيه التضخم في بريطانيا إلى 1,6% خلال شهر يوليو الماضي، تشهد العاصمة البريطانية لندن إقبالا كبيرا على الشراء من قبل السائحين من دول الخليج

دعم حكومي لاستثمار القطاع الخاص في القطاعات الغذائية.. واستثمار 377 مليون دينار في 5 سنوات

الكويت مكتفية غذائياً بـ «البيض» فقط

استقالة في «بيتك»

أفاد بيت التمويل الكويتي (بيتك) بأن ماثيو ويلش - مدير عام الخدمات المالية الخاصة ستنتهي خدماته لدى «بيتك» اعتباراً من نهاية عمل الإثنين 3 نوفمبر 2014 بناء على استقالته لأسباب شخصية.

مؤشر التقدم الاجتماعي: الكويت الثانية عربياً.. والـ 40 عالمياً

احتلت الكويت المركز الـ 40 عالمياً والثاني عربياً بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك ضمن الدول الأكثر تقدماً من الناحية الاجتماعية لعام 2014 وفقاً لمؤشر التقدم الاجتماعي الصادر عن منظمة «سوشال بروغرس امبيراتيف» الأميركية غير الربحية.

وتصدرت نيوزيلندا قائمة دول العالم الأكثر تقدماً من الناحية الاجتماعية، تلتها سويسرا ثم أيسلندا وبحسب الدراسة فإن هذه الدول الثلاث حققت نسباً متقدمة في جميع أبعاد التقدم الاجتماعي. وفيما يخص باقي الدول العربية جاءت السعودية في المركز الـ 65، فيما جاءت كل من العراق واليمن والسودان في مراتب متأخرة، طبقاً لـ «أرقام». وشمل التصنيف 132 بلداً واعتمد على دراسة مختلف النواحي الاجتماعية أهمها مدى كفاية الحاجات الأساسية للأفراد، التعليم المتقدم، الرعاية الصحية، وحرية الأفراد.

الدولة	الترتيب	قيمة مؤشر
نورلندا	01	88.24
سويسرا	02	88.19
أيسلندا	03	88.07
هولندا	04	87.37
النرويج	05	87.12
السويد	06	87.08
كندا	07	86.95
كندا	08	86.91
ألمانيا	09	86.55
أستراليا	10	86.10

الدولة	الترتيب	قيمة مؤشر
الإمارات	37	72.92
الكويت	40	70.66
السعودية	65	64.38
نورس	70	62.96
الامارات	75	61.92
لبنان	83	60.05
مصر	84	59.97
البحرين	87	59.13
القطر	91	58.01
جيبوتي	115	45.95
العراق	118	44.84
الصين	125	40.23
السودان	128	38.45

الاحداث المتوترة في الدول الموردة للكويت قد تؤدي الى رفع اسعار المواد الاستهلاكية على المستهلك.

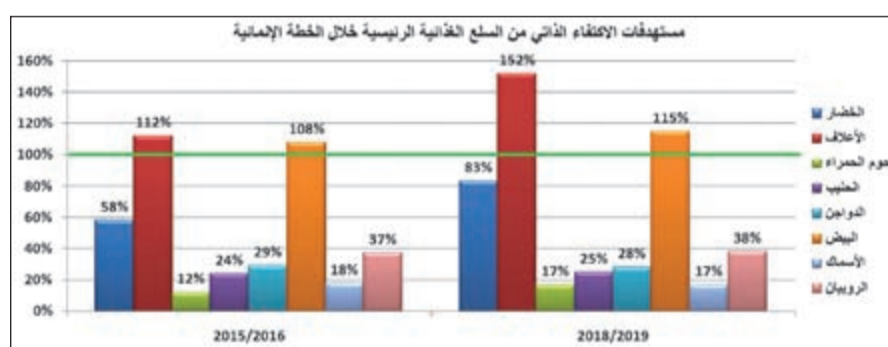
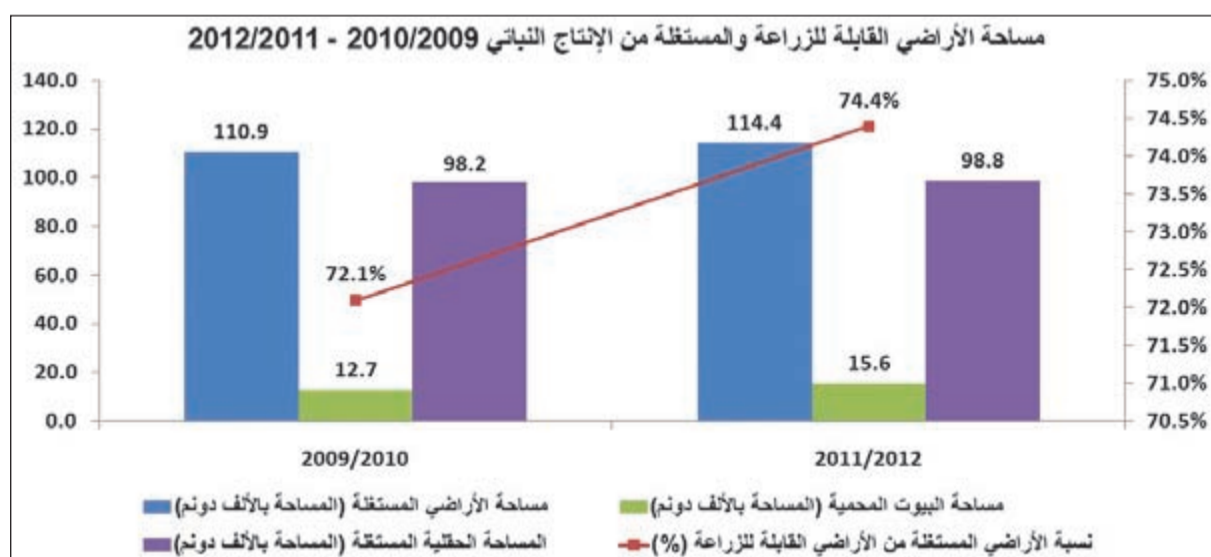
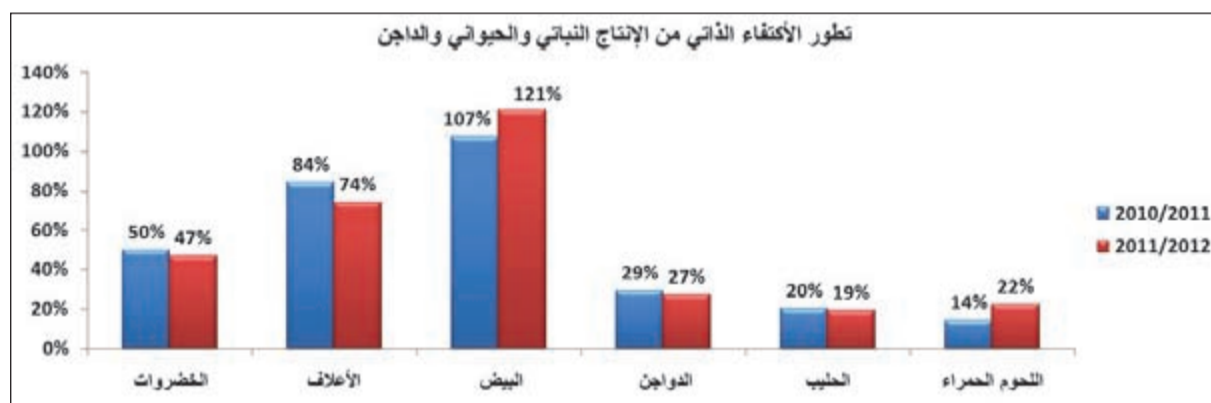
ضعف الاكتفاء

وحسب الخطة، فإنه على الرغم من التطورات الايجابية التي حدثت على مستوى حجم وقيمة الانتاج الزراعي، إلا أنه يلاحظ ضعف قدرة القطاع الزراعي على الوفاء بالمتطلبات الأساسية للسكان من الغذاء على المدى البعيد (باستثناء ما سيحتجى 100%).

وتبلغ مساحة الأراضي في الكويت القابلة للزراعة والمستغلة من الانتاج النباتي والمستهلكة من الانتاج النباتي (الدونم يعادل 1000 متر مربع)، لتزيد هذه المساحة إلى 114,4 ألف دونم حتى نهاية 2012، وكانت نسبة الأراضي المستغلة من الأراضي القابلة للزراعة تبلغ 72,1% في العام 2010 ثم ارتفعت بشكل طفيف إلى 74,4% في العام 2012. وبلغت مساحة البيوت المحمية 15,6 ألف دونم حتى نهاية 2012، مقارنة بـ 12,7 ألف دونم في العام 2010. وبلغت المساحة الحقلية 98,8 ألف دونم حتى نهاية 2012، مقارنة بـ 98,2 ألف دونم في 2010.

اكتفاء الكويت

وحسب تقرير للبنك الدولي عن أسعار المواد الغذائية في العالم العربي، فإن دول المجلس تستورد في المتوسط 90% مما تستهلكه من المواد الغذائية، حيث تعتمد الكويت على 91% من الأغذية المستوردة. ولعل ذلك يشير إلى فتح قنوات استثمارية جديدة في الكويت في مجال تخزين المواد الغذائية وامتلاك الموردين الزراعية خارج المنطقة، وهو ما يؤكد تقرير البنك الدولي من توجه دول المجلس بعد عام 2008 إلى امتلاك الموارد الزراعية خارج المنطقة حيث كانت أفريقيا، والسودان خصوصاً، هي محور الاهتمام بالنسبة للمستثمرين من المؤسسات والأفراد الخليجيين.



في عام 2020

ستكتفي الكويت في البيض والأعلاف.. والخضار سيصل 83%

75 مليون دينار المتوسط السنوي لاستثمارات زراعية بنمو 6,6% سنوياً

الاحتفاء المستقبلي

وفي خطة الحكومة الخمسية، لا يبدو أن السنوات الخمسة المقبلة ستشهد اكتفاء في هذه المنتجات جميعها، إذ من المتوقع أن يرتفع الاكتفاء المحلي في الأعلاف إلى 112% في 2016/2015، وهي السنة الأولى للخطة التنموية الجديدة، وسيصل إلى 152% في السنوات الأخيرة للخطة (2020/2018)، وهو ما يفسر استثماراً يابن هناك استثمارات سيشهدها هذا المنتج لرفعه إلى فائض في الانتاج، والمتوقع أن يتم تصديره إلى الخارج في حال لم يتم استهلاكه محلياً، أما البيض فسيترجع الاكتفاء المحلي منه إلى 108%، يبلغ 6,6% سنوياً وزيادة حجم الاستثمار الاجمالي الموجه له ليصل إلى 377,5

مليون دينار، وبمتوسط سنوي قدره 75,5 مليون دينار وبمساهمة القطاع الخاص بشكل اساسي. كما تهدف الخطة الى رفع نسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الاساسية، وكذلك تعزيز دور القطاع الزراعي وزيادة معدلات نموه لرفع نسب الاكتفاء الذاتي. وتبحث الدولة امكانية رفع الاكتفاء المحلي من المنتجات الاستهلاكية اليومية السريعة التلف،

والمستحبات فانها سترتفع بنسب متفاوتة، مثل الخضار الذي سيرتفع بنسبة 83%، كما هو مبين في الجدول المرفقة.

المنتجات فانها سترتفع بنسب متفاوتة، مثل الخضار الذي سيرتفع بنسبة 83%، كما هو مبين في الجدول المرفقة.